الثقافة السياسية والبحث في آليات إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر

Political Culture and Research on Mechanisms to Reformate the Relationship between the State and Civil Society in Algeria

علي بن طاهر [1]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان(الجزائر)،

alibentahar22@gmail.Com

تاريخ الإرسال: 2021-06-06 **تاريخ القبول:** 2021-12-12 **تاريخ النشر:** 2021-12-30

ملخص:

اشتمل موضوع البحث على محاولة تبيان الدور القيمي والوظيفي الذي يمكن أن يقدمه نمط الثقافة السياسية المشاركة على أساس أن قيمته يمكن أن تحدث بذلك أداء اجتماعيا وسياسيا متكاملا لدى المجتمع السياسي والمدني تجاه تحقيق المصالح المشتركة. وهو شرط من الشروط التي تضعها النظم الديمقراطية من أجل تأمين وجودها وصيانة علاقاتها مع مجتمعاتها المدنية. حيث هدفت هذه الورقة البحثية إلى توضيح تأثير الثقافة السياسية في النشاط الوظيفي لمختلق الفاعلين السياسيين وحدود إسهاماتها في تصحيح السياسات وإعادة صياغة العلاقات.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، الدولة والمجتمع المدني، الديمقراطية، العقد الاجتماعي والسياسي.

Abstract:

This Research paper sheds light on the value and functional role that the pattern of the participation political culture can provide on the basis that its value can bring an integrated social and political performance in the political and civil society towards achieving common interests. It is one of the conditions that democratic systems set in order to secure their existence and maintain their relations with their civil societies, Where this research paper aims to clarify the effect of political culture on the functional activity of various political actors and the limits of their contributions to correcting policies and reformulating relationships.

Keywords: political culture, state, civil society, democracy.

1 المؤلف المرسل: علي بن طاهر، **الإيميل**: alibentahar22@gmail.com

1- مقدمة:

لم يعد هناك مجال للشك في أن الإخفاق الذي مُنيت به الدولة ومُني به المجتمع المدني، مرتبط بشكل كبير بمضمون الثقافة السياسية الذي ساد ذهنية النخب الاجتماعية والسياسية في ثنايا التجربة السياسية والذي حدّد في النهاية مسار علاقة لا زالت قائمة إلى اليوم، وهو ما يجعل القول أن تحولا كبيرا يجب أن يطرأ على الثقافة السياسية ضمن عملية البحث عن الآليات الإستراتيجية التي تعيد صياغة العلاقة من جديد بين الدولة والمجتمع المدني وتجعلها تسير في اتجاه قابل للتوازن والاستقرار.

ومهما تعددت هذه الآليات وتنوعت أبعادها، فإنها تلتقي ضمن قاسم مشترك يكاد يشكل بحد ذاته آلية واحدة مرتبطة في الأساس بإيجاد ثقافة جديدة تعيد النظر في مجموعة القيم والمعايير التي تحكم وجود الدولة والمجتمع المدني ضمن عقد اجتماعي وسياسي، يحظى في الأخير باتفاق على الأقل في المبدأ السياسي العام من قِبَلِ كل الأطر والمراجع المضطربة. وتصبح هذه الثقافة السياسية الجديدة حال توفرها معنية بوضع تصور واضح لما ينبغي أن تكون عليه علاقة الدولة بمجتمعها المدني، وهنا يأتي دور تفعيل قيم المشاركة وفض الخلافات وقبول الرأي الأخر وكُلها قيم تدفع باتجاه تعزيز الممارسة الديمقراطية في المحصلة العامة.

تصبح هذه الثقافة السياسية الجديدة مدعوة في المقام الأول، إلى ترسيخ الحضور الكامل لثقافة المجتمع الواسع السياسي والمدني في بناء صيغة مشتركة لنموذج الشرعية السياسية والدستورية قبولا بمبدأ المشاركة السياسية الجماعية. هذه المشاركة تجعل مؤسسات الدولة وتكوينات المجتمع المدني، واعية إلى حد كبير بأن عملية التحول والتحديث شأن عام وفضاء مفتوح لكل الفئات الاجتماعية والسياسية. وعليه فإن مهمة هذه الآلية الجديدة، تتجه في النهاية إلى البحث عن ثقافة ديمقراطية، باعثة من دون شك عن قواسم مشتركة قادرة على إحداث تحولات جذرية في مفاهيم الإصلاح والتغيير والتنمية والتحديث من خلال مساءلة الواقع والتفاعل مع المحيط القانوني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

2- الإشكالية:

إن ديمقراطية الدولة ومجتمعها المدني، إنما تُقاس بقدر الخطوات التي تحققها في اتجاه الديمقراطية وبقدر الممارسة الفعلية التي تسلكها في العمل السياسي والمدني، وعليه فلا معنى للديمقراطية التعددية إلا إذا كانت الآلية المعتمدة في إدارة الصراع بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، تتيح للسلوك السياسي من أن يُشيع روح الديمقراطية والمنافسة الإيجابية. وهو ما نعني به بالثقافة السياسية الوظيفية بالمعيار الديمقراطي. وبالتالي فإن الإشكالية التي تفرض نفسها وهي: ماهي وظيفة الثقافة السياسية الديمقراطية وماهي القيمة السياسية التي تتمتع بها؟ وإلى أي مدى يمكن أن تسهم في وضع آليات إستراتيجية لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر؟

3- الفرضية الرئيسية:

الفرضية التي تقوم عليها هذه الدراسة وهي أن اعادة صياغة علاقة الدولة بمجتمعها المدني في الجزائر، متوقف في الأساس على درجة الثقافة السياسية السائدة والتطور الحاصل في حدود المشاركة التي يرسمها كل من المجتمع السياسي والمجتمع المدني عندما يفضي الأمر إلى الدفع بالعملية نحو الديمقراطية.

4- المقصود بالثقافة السياسية:

يرى "ألموند" و"فيربا" أن كل ثقافة سياسية قائمة، إنما تستمد أصولها من ثلاثة أنماط ثقافية: نمط ثقافي "رعائي" ضيق ونمط ثقافي خاضع ونمط ثقافي مشارك. وكل نمط ثقافي من هذه الأنماط الثلاثة هو على ارتباط مع بنية سياسية معينة، فنمط الثقافة السياسية الضيقة يقيم ارتباطه مع البنية السياسية التقليدية غير المركزية ونمط الثقافة السياسية الخاضعة له علاقة بالبنية السياسة السلطوية و الممركزة، في حين يبقى نمط الثقافة السياسية المشاركة لصيقا ببنية سياسية ديمقراطية على أساس أن عامل المشاركة السياسية هو مظهر من مظاهر المواطنة والثقافة الديمقراطية المدنية (دوفرجيه، 2000، صفحة 99).

يظهر النوع الأول من الثقافة السياسية "الثقافة السياسية الضيقة" داخل ما يسمى بالمجتمعات الضيقة "القبلية أو البدائية" أو المجتمعات التي تكون في بداية مراحل تكونها السياسي. فهي لا تزال عناصرها الاجتماعية غير قابلة بعد للتكامل والاندماج على المستوى الوطني، نمطها الثقافي محدود جدا لا يعرف إلا جزءا قليلا من الأهداف الاجتماعية والسياسية الكبرى التي ترسمها وتصنعها السياسات العامة.

إذا كانت الثقافة السياسية تحتوي وفق تصور (ألموند) Almond على ثلاثة عناصر: عنصر معرفي يتعلق بمجموع الأفكار والمعارف حول النظام السياسي وعنصر عاطفي يتضمن مدى التعلق الذاتي بالدولة والنظام والقادة والزعماء السياسيين وعنصر آخر تقييمي يتعلق بمجموع الأحكام القيمية تجاه الظواهر السياسية، فإن هذا النوع من الثقافة السياسية أي نمط الثقافة السياسية الرعائية"التقليدي"، لا يتوفر على قدرة كبيرة تؤهله لتقديم أي نوع من المواقف والأحكام والمشاعر تجاه ما يحدث في الحياة السياسية إذا ما تم التقيد بالعناصر الثلاثة المكونة للمفهوم. فهو عبارة عن نمط ثقافي محلي يعمل جاهدا على تجميع كل ما هو خصوصي داخلي يمتد مخزونه بالدرجة الأولى من القبيلة والعشيرة والعرف والدين حسب (ألموند) Almond.

وأما النوع الثاني من الثقافة السياسية فيأخذ طابعا خضوعا لأنه يقوم بدور سلبي في مجال المشاركة السياسية، إذ لا يتوفر على أية فرصة تسمح لفئاته الاجتماعية والسياسية في الانخراط في الحياة السياسة أو القيام بأية عملية من شأنها المساهمة في رسم السياسات وصنعها. وهو ما يجعل توجهات الأفراد الخاضعين غير قادرة على أن تقدم نتائج لها تأثيرها في مدخلات ومخرجات النظام السياسي. و يظهر هذا النوع من الثقافة السياسية داخل ما يسمى بالمجتمعات أو الأنظمة التي تقوم بتكريس جميع السلطات في يد شخص واحد أو مجموعة حاكمة تملك زمام الأمور. إذ تبقى التوجهات العامة ترفض أي نوع من المعارضة ضد النظام السياسي القائم الذي يُنتظر منه تقديم إجابات عن التساؤلات التي تفرضها جملة المطالب الاجتماعية والسياسية.

و يُعتبر النوع الثالث من الثقافة السياسية على عكس النوعين السابقين، على أنه نمط ثقافي مدني متميز بشكل خاص، إذ يسمح بتحقيق فرص أكبر للمشاركة في مجال الحياة السياسية بهدف التعرف على عملية رسم السياسات و صنع القرارات التي تعد عملية هامة داخل ما يسمى بالمجتمعات المدنية والنظم السياسية الموسعة التي تحاول تطبيق الديمقراطية. وهو النمط الثقافي والسياسي الذي عرفته كثير من النظم داخل مجتمعاتها المتجانسة التي قطعت شوطا كبيرا في عملية التكامل والاندماج ومرحلة أطول في تأمين عملية استقرار بنية أنظمتها السياسية.

وهنا يأتي الحديث عن الثقافة السياسية المشاركة وارتباطها بصورة تلقائية ببنية نظام سياسي ديمقراطي تتطابق فيه السلوكات السياسية مع السلوكات الاجتماعية ،محدثة بذلك أداءا اجتماعيا وسياسيا متكاملا لدى المجتمع السياسي والمدني تجاه تحقيق المصالح العامة والأهداف المشتركة. وهو شرط من الشروط التي تضعها المجتمعات الديمقراطية من أجل استقرار نظمها وتأمين وجودها على عكس الثقافات السياسية المحدودة والخاضعة التي تعكس في الغالب نمطا ثقافيا غير متجانس.

يمكن القول أن الثقافة السياسية المشاركة، ليست مرتبطة بمناخ ديمقراطي محدد سلفا بل أن وجودها مرتبط بوجود ممارسات سياسية مدنية على مستوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية والأسرية والتعليمية والدينية والحزبية. وقد توجد هذه الممارسات في أي كيان اجتماعي وسياسي يُشترط فيه توفير الإطار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، الذي يعمق السلوك المدني المشارك في أوسع مجالات الحياة السياسية بوساطة "الخبرة السياسية المشتركة والتثقيف المدني المشترك والتمرس على حل المشاكل والتنازع السياسي بالأساليب السلمية وبواسطة القدرة على التنمية السياسية من غير تشويش في التكامل بين القوى الاجتماعية والمؤسسات السياسية" (المنوفي، 1985، صفحة 72).

5- مسارات اتجاهات الثقافة السياسية في الجزائر:

يمكن الحديث هنا عن مسارين اثنين للثقافة السياسية في الجزائر: مسار سُمي بالتعارضي لأنه ينطلق من افتراض الاستمرارية في الإبقاء على الأوضاع كما هي دون تغيير يُذكر. هو مسار سيظل قائما على مشاهد تزيد فيها الدولة من سيطرتها على المجتمع المدني. وهناك مسار آخر يمكن تسميته بالإصلاحي لأنه سيظل قائما على مشاهد تحاول أن تُبقي علاقة الدولة بمجتمعها المدني قائمة ضمن الحدود التي ترسمها عملية التحول في إطار سياسة الإصلاحات الديمقراطية المتبعة. وقد يأخذ هذا المسار شكلين اثنين :

-الشكل الأول وقد تلجأ فيه ثقافة النظام السياسي وبصفة متقطعة إلى خلق نوع من التوازنات الفرعية بهدف تجنب الانهيار الكلي. وهو الشكل نفسه الذي لجأت إليه النخب السياسية النافذة في السلطة خلال تجربة التحول الديمقراطي والتي حاولت كل مرة فيها احتواء تصاعد الضغوط الاجتماعية والسياسية.

-وأما الشكل الثاني فقد يدفع الأطراف السياسية المعنية إلى ضرورة إحداث التحولات الجذرية المطلوبة. وهو الشكل الذي يبقى تحقيقه مرهونا بتحقيق التوازن الكامل وإحداث القطيعة كاملة.

5-1 المسار الإتجاهي التعارضي للثقافة السياسية:

من الطبيعي أن يبقى للثقافة السياسية السائدة تأثير على مستقبل الدولة والمجتمع المدني و من الطبيعي أن يبقى مضمونها العام (الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي) حاضرا وبشكل مستمر تتضح عناصره في تحديد الاتجاهات العامة للعلاقة المدروسة وتبيان مساراتها التي تسلكها مستقبلا، لأنه ليس من السهل التخلص من ترسبات ثقافة ظلت متجذرة، تُغذي السلوك الاجتماعي والسياسي بوتيرة متصاعدة وتزيد في تسويغ التراكمات التاريخية وليس من السهل الانتقال إلى مرحلة أُخرى دون قواعد مضبوطة مؤدية حتما إلى استحضار المراجع كلها وإشراكها في العقد الاجتماعي والسياسي المطلوب. ومن المحتمل أن يدوم ذلك لأن مضمون الثقافة السياسية السائد آخذ في الاتساع في نطاق الحياة السياسية، ممّا يعني احتمال أن تبقى الأوضاع نفسها دون أن يعني زوالها بالضرورة. و لأن الثقافة السياسية

السائدة تسير في اتجاه خطي متصاعد ومرشحة للمزيد مستقبلا، فهو مسار اتجاهي ويبدو أن ذلك سيكون له تأثير على علاقة الدولة بمجتمعها المدني وهو ما يفتح المجال لمزيد من التعارض والتصادم، ويصبح بذلك يشكل تحديا كبيرا لعملية التحول الديمقراطي.

هو مسار تظل فيه الثقافة السياسية تعكس بقاء الوضع السياسي على حاله دون تغيير يُذكر، بحيث ستظل فيه الدولة تبحث عن كل الوسائل التعبوية الأخرى للحفاظ على محورها المركزي، الفاعل الوحيد الممسك بالهامش الأوسع في التحكم والسيطرة على كل المجالات تعبيرا عن نزعة مدعوة إلى مزيد من السيطرة والهيمنة. و نحو ابتلاع المجتمع المدني كليا دون أن تترك له هامشا من التحرك أو المشاركة في العملية السياسية . وإن الدافع من دون شك، مركب السلطة وثقافتها السياسية التي تكونت تدريجيا وسط التناقضات الاجتماعية والسياسية والاختلافات الإيديولوجية ووسط حلبة الصراعات من جهة، وافتقار الدولة إلى نظام مؤسسي يقوم بإشراك جميع ما يسمى بالمراجع السياسية المساهمة في بلورة وتحديد المصالح العامة حسب مفهوم "الاعتماد المتبادل" من جهة أُخرى.

إن هذه العوامل مجتمعة هي التي تدفع النخب السياسية المسيطرة على السلطة في أن تُبقي أُسس شرعيتها دوما بحاجة إلى مزيد من"التسويغ"، طالما أن الأطر القانونية والسياسية لم يُسمح لها من التطور التدريجي حتى تحقق توازنا وتعايشا بين النخب وطالما أن المجتمع بشقيه السياسي والمدني لم يحقق درجة كبيرة من التكامل الاجتماعي والسياسي.

هو أيضا مسار تدخل مشاهده تحت إطار استمرار الوضع وبقائه على حاله دون تغيير، ويتعلق الأمر بحركية المجتمع المدني المتجهة نحو مزيد من التراجع بسبب عجزها عن مواجهة التحديات طالما أنها غير قادرة على حفظ وجودها واستقلالها بذاتها وطالما أن الدولة ماضية في إفقار الحياة السياسية وإعاقة الحركة الجمعوية والحزبية على اكتساب المناعة بفعل تغول سلطتها ونزوعها نحو الاحتكار وإخضاع الجميع.

ومن دون شك فإن عدم المقدرة على حفظ الوجود بصفة مستقلة، هو في حقيقة الأمر ليس في صالح الدولة، بل هو إضعاف لها وتقويض لدعائم شرعية سلطتها. فكلما غابت المشاركة السياسية وكلما غُيِّبت المؤسسات المدنية عن تحقيق استقلالية ذاتها، كلما أدى ذلك إلى تهديد أركان الدولة ووجودها، بل إن استمرارية فاعلية الدولة مرهون باستمرارية فاعلية المجتمع المدني والعكس صحيح.

2-5 المسار الإتجاهي الإصلاحي للثقافة السياسية:

إذا كان المسار الإتجاهي التعارضي يفترض أن المتغيرات العامة مرشحة للاستمرار بالصورة نفسها وبالشكل الذي يُبقي فيه الأوضاع على حالها، فإن النظرة المستقبلية للدولة والمجتمع المدني وفق المسار الذي سميناه بالإصلاحي، تبني افتراضها على أساس أن العلاقة التي بدت مبنية على السيطرة ستبدأ وبعد فترة معينة في اتجاه البحث عن وضع يجعل من فكرة الإصلاحات ممكنة إلى حد ما نتيجة بروز عوامل ومتغيرات قد تحدث بالتدريج.

بمعنى أنه يمكن الحديث عن هذا النوع من المسار لو توفرت مجموعة من الشروط وعلى رأسها درجة التطور الحاصل في الثقافة السياسية والتغيير الذي يمكن أن تقوده إلى وضع من المحتمل أن يقوم بعملية تقويم مؤسساتي نحو التحول المطلوب، عندما يصبح النظر إلى التحديات الحاصلة على أنها تمثل مأزقا مشتركا وبالتالي يتعين على كل من الدولة والمجتمع المدني التدخل لتوجيه الديمقراطية في شكلها الصحيح.

من الناحية العملية لن يكون هذا التحول سهلا إلاّ إذا تطلب الأمر وبشكل تدريجي إعادة تأسيس العلاقة وفق أسس جديدة بعد عملية انتقال عسيرة، قد تأخذ فيها عملية الإصلاح كل أوجه – السيناريوهات– المحتملة ومن المتصور فيها أن يسلك هذا المسار انتقالا متذبذبا وغير مستقر في مراحله الأولى، لأن الثقافة السياسية في هذه اللحظات الأولى لن تكون بعد قد وصلت إلى مستوى يجعلها قادرة على إدارة الصراع بدرجة عالية من النضج، ولذلك تبقى عملية الإصلاح تُراوح مكانها وبعد مزيد من التصادم إلى أن يتم في مراحل جد متقدمة ومتطورة تحقيق التحول الديمقراطي الكامل.

ويمكن لمسار هذه الثقافة السياسية السير في اتجاه نحو اعتماد عملية إصلاحية تدريجية تبدأ على الأرجح عندما تزداد حدة الضغوط الاجتماعية والسياسية على النظام وتصبح سيطرة سلطة الدولة تتقلص تدريجيا، فتأتي هنا العناصر الاضطرابية لتدفع بالقوى السياسية النافذة في الحكم، مضطرة أن تعطي هامشا محدودا للمجتمع المدني لكن من دون أن يعني ذلك إقامة النظام الديمقراطي الكامل، وهو ما يجعل عملية الإصلاح المتبناة ضمن المرحلة الأولى غير مكتملة وبعيدة عن الاكتمال التام، إلى أن تأتي المرحلة الثانية والتي تمثل فيها استجابة مختلفة من القوى السياسية (الحاكمة والمبعدة) عبر حل وسط تتفاوض فيه المعارضة التي تمثل جزءا من المجتمع المدني مع السلطة القائمة عندما تنفتح الدولة بشكل كلي، أو عبر "استبدال النظام" حسب تعبير S.Hintington- عندما تتنامى قوة المعارضة السياسية على حساب الضعف المتزايد تدريجيا للنظام السياسي (هنتجتون، 1993، الصفحات 218-288).

وستلجأ ثقافة النخب السياسية المختلفة ضمن هذه العملية الإصلاحية الجديدة المتبناة وكخطوة أولى في المضي قُدما نحو خلق حالات تعاون جزئية، من منطلق أنها تدرك جيدا خطورة تهديد المصالح المشتركة وشرعية مؤسساتها على مستوى الداخل والخارج، لكن يتطلب ذلك تقديم التزامات أولية مشجعة للعملية الديمقراطية وعلى إثرها يُسمح لبعض تكوينات المجتمع المدني احتلال مواقع تنظيمية جد هامة، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى تجاوز احتفاظ الدولة بدورها المرتبط بأمزجة النخب الحاكمة وبمواقف فئاتها السياسية السلطوية المتطرفة، الدافعة إلى مزيد من الحفاظ على مصالحها وعلى رواسب شرعيتها المؤسِّسة للنظام السياسي.

هذا النوع من الإصلاحات الذي يمنح فيه المجتمع المدني دورا محدودا ضمن العملية السياسية، يجعل الدولة في الوقت نفسه باتجاه التنازل عن جملة قيود قانونية وسياسية يفرضها الواقع السياسي مع مرور الوقت. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التنازلات قد تحدث تدريجيا، وقد يسمح فيها بمشاركة سياسية تجعل النظام السياسي عاجزا عن الاستمرار في المضي نحو مطالب تكوينات القوى الاجتماعية

والسياسية. ويعني هذا أن إعادة الاعتبار للمجتمع المدني تبقى ممكنة، عندما تحدث عملية إدراك مشتركة بأن عملية الإقصاء لم تعد واردة وأن مسألة إحداث التحول المطلوب تحتم على الجميع التفكير الجاد في التوصل إلى عقد اجتماعي وسياسي يمهد إلى إحداث التوازن بين المجتمع المدني والدولة.

6-2. الآليات الإستراتيجية المتجهة نحو إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

يجب أن تتشكل حركة إصلاحية واسعة تحدث في مجال تعزيز التحول الديمقراطي وتكون هذه الحركة بدون شك ملبية للمحتوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي المرتبط بخصوصية الواقع وبخصوصية الديمقراطية ومكانتها ضمن الأهداف الكبرى التي لا يجب أن تتجاوز في ذلك التراكمات التاريخية الحاصلة والصفات المساعدة على تحقيق الإجماع الوطني. (غريب، 2002، صفحة 2002)

ويجب أن تتبلور هذه الحركة الإصلاحية الواسعة حسب ما تفرضه الثقافة السياسية الجديدة من خلال استجابة مختلف النخب الاجتماعية والسياسية لتحديات المرحلة من جهة وتحديات التجربة الديمقراطية من جهة أخرى والتي سيفرضها الواقع الاجتماعي والسياسي باتجاه الدفع إلى القيام بخطوات سلمية متقدمة نحو مزيد من التعاون من أجل الإقرار بالنظام الديمقراطي التعددي حتى ولو تطلب الأمر تقديم الكثير من التنازلات. إلى أن يحصل شعورا إيجابيا لدى تكوينات المجتمع المدني بأن وظيفتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ستدفعها حتما إلى إعادة تنظيم وهيكلة نفسها بصفة طوعية من أجل المساهمة في تفعيل مسعى إحداث التحولات المطلوبة.

6-2-1. الآليات القانونية والسياسية:

-يجري الحديث هنا عن البيئة القانونية والسياسية التي يجب أن تخضع لها العملية الاجتماعية والسياسية والحدود التي يمنحها القانون والتي يمكن تقديمها لكل المؤسسات في إطار الدور الذي يجب أن تقوم به لتحقيق التوازن المطلوب. وفي هذا الإطار يُفترض أن يحدث هناك ارتباط بين مجالي السياسة والقانون بصورة تُسهم بدون تشويش أو اضطراب في فهم الحقوق العامة المشتركة، وذلك من خلال إحداث تشريعات وقوانين تحدد مسار حركتي المجتمع السياسي والمدني، وهذه التشريعات تخضع بدورها إلى

قواعد لا يجب أن تتنافى مع دور الدولة المحوري ولا مع مبدأ الاستقلال النسبي الذي يجب أن تتمتع به تكوينات المجتمع المدني.

-يجب أن تستمد العلاقة أصولها من مجموعة القيم القانونية والسياسية التي تسمح للمجتمع المدني من خلالها أن يتفاعل مع الدولة والتي تسمح للدولة أيضا، أن تتفاعل مع المجتمع المدني ضمن إطار يقبل بالآخر ويعترف بالتنوع. والشرط الذي يجب توفره هو المبدأ الديمقراطي حسب (تعبير روبرت دال) (Dahl, 2001, pp. 35-159)، بمعنى أن الديمقراطية يجب أن تكون من جهة، هي التي تدفع قُدما نحو إصدار تشريعات قانونية وسياسية مساهمة في عملية التغيير والنظر من جهة أخرى، على أن القاعدة القانونية المتبناة يجب أن تمثل في الأخير مطلبا ديمقراطيا.

-إن الشئ الذي يضمن اتجاه العلاقة نحو التنسيق والتعاون هو الالتزام بالقانون. والقانون في إطار هذه العلاقة يجب أن يُلزم أولا الدولة أو المجتمع السياسي باحترام مبدأ الشرعية والخضوع له في مقتضى قواعده، بمعنى أن تكون مؤسسات الدولة كُلُّها وقراراتها العامة لا تتعارض مع العقد الاجتماعي والسياسي المتفق عليه والتي وصلت بموجبه النخبة السياسية الجديدة إلى هرم السلطة، وأن تقبل بالضغط الذي يجب أن تمارسه مؤسساتها الفرعية الأخرى في حدود المراقبة والمسائلة.

-يجب أن يصل المجتمع المدني إلى مستوى وقناعة يدرك من خلالها أن كل ما يطبق عليه من قواعد وإجراءات تنظيمية وقانونية، يعد لازما من لوازم الضمانات القانونية للحرية السياسية. وهو الإلزام الذي يجب أن يفرضه القانون على مؤسسات المجتمع المدني، خاصة عندما يزول الخلاف حول طبيعة السلطة المطلوبة في النظام وعندما تتضح مسألة الشرعية وتبرز مقدرة مؤسسات الدولة على استيعاب نواتج التحول والتغيير المطلوب.

-قنوات التعبير السلمية المؤدية في الأخير إلى حالات من التوازن في العلاقة، لاينبغي أن تكون من مسؤولية المجتمع المدني لوحده، بل للتنظيم المؤسسي الرسمي دخل أيضا في ذلك. وهي من الوسائل التي

يُفترض أن يقوم النظام السياسي بتوفيرها ضمن مساعيه المتجهة نحو توسيع الهامش المتاح للحرية السياسية. وبالتالي فإن الإدراك والوعي المشتركين لهذه المسألة لهما أهمية كبرى في توضيح دور الآليات القانونية والسياسية.

تصبح الثقافة السياسية الجديدة هنا في بعدها القانوني والسياسي، تسير في اتجاه جعل الدولة غير منفصلة عن المجتمع المدني، خاصة عندما توفر له قدرا من الاستقلال النسبي وتسمح له بالمشاركة من خلال الإقبال على نشاط العمل الجمعوي المسبوغ بالحماية القانونية والدستورية، لأنه في الأخير فإن دستورية القوانين وديمقراطيتها هي التي تصون العلاقة وهي التي تجعل كل من الدولة والمجتمع المدني مهيأين للانضباط والتسليم بالقواعد المعمول بها، خاصة عندما يدرك المجتمع المدني أنه يمارس ضغطا دستوريا على هيئة التشريع ويدرك أن القوانين التي ستصدر، إنما تأتي لتمنحه الثقة وتفتح له أبواب المشاركة ومسائلة مؤسسات الدولة في حدود المصلحة المبررة.

6-6-2. الآليات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية:

إن التفكير في وضع آليات أخرى مكمِّلة، يعد من دون شك أمرا في غاية الأهمية، خاصة إذا ما اجتمعت الجهود كلها باتجاه العمل على تحقيق درجة مقبولة من التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وهو الشرط المتمم الذي يجب توفره بهدف إيجاد علاقة سوية تسمح بنمو كل من الدولة والمجتمع المدني في شكل يُفضي إلى الدفع بالعملية السياسية نحو التحول المطلوب.

ولعل من أبرز التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية عموما، هو التحدي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. فالتحول يصبح يمثل في النهاية إنجازا لنمط حياة تزداد نجاعته بقدر التطور الحاصل في الثقافة السياسية بجميع أبعادها، وهي الأبعاد التي تمس مؤسسات التنشئة والحركات الاجتماعية وأماكن العمل والمصانع والنقابات والمدارس والجامعات.

إن العلاقة السوية التي يجب أن تفرضها خصوصيتي الدولة والمجتمع المدني، تحتاج إلى تأكيد أهمية هذه الأبعاد الثلاثة:المجتمع والاقتصاد والثقافة، كآلية لابد منها ومن الصعب تجاهلها، لأنه بات جليا أن

الثقافة السياسية الوظيفية بالمعيار الديمقراطي، لا يمكنها أن تتجاهل حصيلة التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات والنظم، وكذلك فإن وجودها مرتبط بوجود بيئة إقتصادية واجتماعية وثقافية ملائمة ومرتبط أيضا بوجود ممارسات ديمقراطية على مستوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية والأسرية والتعليمية والدينية والحزبية أيضا، ومن ثم فإن التوظيف الديمقراطي لمفهوم الثقافة لسياسية، يبقى يعكس في الأخير هذا التطور الحاصل في منظومة القيم العامة.

7. الخاتمة:

لم يعد مستساغا أن تعمل المجتمعات والنظم وفق وصفات جاهزة، بل المطلوب أن تتوفر مقدرة ذاتية مهمتها البحث عن كيفيات ملائمة تتفاعل مع محيطها ولا تتناقض مع خصوصياتها الداخلية، انطلاقا من مسائلة الواقع ومحاولة فك أسرار غموضه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

إن التوتر والتصادم الذي طال ولا يزال يطال علاقة الدولة بمجتمعها المدني في الجزائر، يفرض تقديم حلول اجتماعية واقتصادية وثقافية تمشي جنبا إلى جنب مع الحلول القانونية والسياسية ويحظى فيها المجتمع المدني في هذا الخصوص باهتمام أكبر إذا قيس بغيره أي الدولة، باعتباره قوى تمثيلية للمجتمع ومجموع علاقات اجتماعية وسطية تحاول الحد من نزوات سلطة الدولة غير المنتهية. ويظهر هذا الاهتمام من خلال اعتبار مؤسسات المجتمع المدني كفضاء واسع يستطيع أن يقوم بتحديد أدوار ووظائف، يبقى أدائها متوقفا على أساس حدود المشاركة التي تسمح بها الدولة وهامش التحرك الذي تتيحه مؤسساتها.

إستراتيجية التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي المتبعة، ينبغي أن تكون نابعة من منطلق الفهم الداخلي لطبيعة المتغيرات المساهمة في تشويه بنية المجتمع، لا أن تكون انعكاسا لإملاءات خارجية غير قادرة على فهم تشابك وتداخل علاقات القوة والمعرفة الاقتصادية وما تحمله من حوامل ورواسب اجتماعية وثقافية، بمعنى أن التصورات المقدمة يجب أن تعبر عن خصوصية مجتمعية وتتحرك ضمن ثقافة سياسية مشاركة .

. قائمة المراجع:

المؤلفات:

المؤلفات باللغة العربية:

- إسماعيل قيرة، علي غريب. (2002). *مستقبل الديمقراطية في الجزائر* (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- صامويل هنتجتون. (1993). *الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين* (الإصدار الطبعة الأولى). الكويت: دار سعاد الصباح.

- موريس دوفرجيه. (2000). *علم اجتماع السياسة ومبادئ علم السياسة* (الإصدار الطبعة الثانية). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

المؤلفات باللغة الاجنبية:

-Dahl, R. (2001). *De la Démocratie*. (M. Berry, Trad.) paris.

المقالات:

-كمال المنوفي. (1985). "الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي". *مجلة المستقبل العربي* (العدد80)، صفحة 72.